استراتيجيات مواجهة التحديات الامنية في العراق بعد العام 2017 (دراسة تحليليه)

م.م بلسم علاء الدين حسن
جامعة بغداد/كلية العلوم السياسية
م.م زهراء حيدر جاسم
جامعة بغداد/كلية العلوم السياسية

Strategies to Confront Security Challenges in Iraq after 2017 (Analytical Study)

Assistant Lecturer: Balsam Allaeldin Hassan
University of Baghdad/College of Political Science
Assistant Lecturer: Zahraa Haider Jasim
University of Baghdad/College of Political Science

المستخلص: يسعى البحث الى تسليط الضوء على الاستراتيجيات التي وضعتها الحكومة لمواجهة الصعوبات الامنية في العراق ومنها تنظيم داعش والارهاب والمخلفات التي تركت بعدها، فضلا عن الجريمة المنظمة، التدخلات الاقليمية، الى جانب التهديدات الالكترونية (السيبرانية)، اذ وجد ان العراق يواجه تهديدات مرئية وغير مرئية، من شأنها ان تؤثر على الاوضاع الامنية والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، فان العراق بحاجة الى نهج شامل للقضاء على هذه التهديدات وتعزيز التعاون الاقليمي الدولي والاهم هو تعزيز دور القوات الامنية.**الكلمات المفتاحية:** الامن الوطني، تنظيم داعش، الارهاب، الامن.

Abstract: The research seeks to shed light on the strategies implemented by the government to address the security challenges in Iraq, including the ISIS organization, terrorism, and the aftermath left behind, in addition to organized crime, regional interventions, and cyber threats. The study found that Iraq faces both visible and invisible

threats that could impact the security situation and both governmental and non-governmental institutions. Therefore, Iraq needs a comprehensive approach to eliminate these threats, strengthen international and regional cooperation, and most importantly, enhance the role of security forces.**Keywords:** National Security, ISIS, Terrorism, Security.

المقدمة :

منذ ان خلق الانسان وهو يسعى الى تحقيق الامن، فأساس الامن هو الاطمئنان على حياة الناس عن طريق تأمين المأكل والمشرب، وتأمين وسائل الرفاهيه والسعادة، والامن فهو عكس الخوف والانسان هو الذي ابتدع الدولة وانتقل من الامن على الصعيد الفردي الذي كان مقتصر على أبناء القبيلة وتطور الى القرية ثم المدينة الى تأسيس دولة تكون مسؤولة على تنظيم الحياة داخل المجتمع وتحقيق الامن والاستقرار والتطور، وان تحقيق الامن الوطني اصبح مطلباً لكل دول العالم لكنه يختلف من بلد الى اخر، فالبلدان المتقدمة قطعت اشواطاً كبيرة في هذا المجال، عكس البلدان النامية التي تعاني من مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية نتيجة الحروب والأزمات، وكلها تؤثر على الامن الوطني والعراق لاسيما يهود ذلك نتيجة الحروب والازمات والانقسامات الطائفية، الا ان بعد عام 2017 ونتيجة التحالفات مع الدول الكبرى حدث تطور كبير في مجال الامن الوطني، ونرى ان الامن الوطني لا يقتصر على جانب معين كالجانب العسكري وانما يرتبط بجميع الجوانب الثقافية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية، فكلما سعت الدولة الى تحقيق الاستقرار في الداخل وكان البلد مستقر كلما تكون سياسته الخارجية مستقرة وذات ثقل على الصعيد الدولي لما يتمتع به من إمكانيات.

اولاً/ اهمية البحث: تبرز اهمية البحث في توضيح التحديات التي تواجه الامن الوطني العراقي بعد العام 2017 والتي شهدت تحولات كبيرة خصوصاً بعد هزيمة تنظيم داعش الارهابي الامر

الذي وضع العراق امام مسؤولية كبيرة لتطوير استراتيجيات فعالة من شأنه مواجهة هذه التحديات.

ثانياً/ اشكالية البحث: شهد العراق تحديات امنية على المستوى الداخلي والخارجي مما اثر بشكل كبير على السياسة الامنية، وعليه فان اشكالية الدراسة تتمحور حول مشكلة رئيسة مفادها(هل استطاعت الحكومة العراقية مواجهة التحديات الامنية بعد العام 2017) وللإجابة عن هذه المشكلة اثيرت التساؤلات الاتية :

1- ما هو الامن الوطني؟

2- ماهي الصعوبات التي يواجهها الامن الوطني وكيف اثرت عليه؟

3- ما الاستراتيجيات التي اعتمدتها الحكومة لمواجهة التحديات الامنية؟

ثالثاً/ اهداف البحث: يهدف البحث الى تسليط الضوء على مفهوم الامن الوطني والتعرف على اهم ابعاده، كما يتناول البحث اهم المعوقات والتحديات التي واجهت تحقيق الامن في العراق بعد العام 2017.

رابعاً/ فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضة مفادها (ان التحديات الامنية في العراق بعد العام 2017 كانت معقدة وشملت جوانب عديدة، ، فهي ليست ناتجة عن مخلفات الارهاب فقط وانما تفاقمت بسبب ضعف وغياب التخطيط الاستراتيجي).

خامساً/ مناهج البحث: استناداً إلى إشكالية الدراسة، وفرضيتها، فقد تم اعتماد منهج التحليل النظمي وفقاً للضرورة العلمية.

سادساً/ هيكلية البحث: تم تقسيم البحث على مبحثين رئيسيين هي:

1- المبحث الاول: مفهوم الامن الوطني وأبعاده.

2- المبحث الثاني: تحليل تحديات الامن الوطني العراقي.

المبحث الاول: مفهوم الامن الوطني وأبعاده

ان الأمن الوطني هو تأمين الدولة من داخلها وحمايتها من التهديد الخارجي بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر لها أسباب النهوض والنمو والتعبير عن هويتها بين الأمم وممارسة حريتها في استغلال طاقتها البشرية وثرواتها الطبيعية للوصول إلى تحقيق أهدافها في التقدم والازدهار والسلام، وعليه تم تقسيم المبحث على مطلبين تناول المطلب الاول الامن الوطني (دراسة في النشأة والمفهوم)، في حين تناول المطلب الثاني ابعاد الامن الوطني.

المطلب الأول: الامن الوطني (دراسة في النشأة والمفهوم)

أولاً: نشأة الامن الوطني

يعد الأمن مطلب الحياة الأول للبشر على وجه الأرض منذ أن وجد عليها النبي آدم (عليه السلام)، وظل ساعياً للحصول على مشرب ومأكل ومكان يؤويه، ويضل الانسان يحارب كل من يحاول التقرب على احتياجاته، سواء كانوا من الطبيعة او البشر، ومن يحصل على تلك الحاجات الأولية يحقق اعلى درجات الأمن، وان الامن لا يقتصر على جانب معين وانما هو ظاهرة متعددة الجوانب، فلقد كان الانسان في السابق يسعى الى تحقيق الامن لنفسة فقط وبمرور الزمن والتغييرات التي طرأت على البشر اصبح لا يمكن ان يحقق الامن بمفردة وحماية نفسه الا بالتعاون مع الاخرين ومن هنا نشأ قرية ومن ثم المدينة ومن ثم الدولة[1] .

وان استقلال الدول وظهور نظام عالمي جديد دفع العديد من الدول المستقلة الى الحفاظ على امنها الداخلي وتحقيق الامن في الداخل على مختلف الأصعدة، اذ ساعد على زيادة قوتها والحفاظ على مصالحها في الداخل والخارج، كما ويعد الأمن الوطني أولى أولويات النظام القائم في البلدان فمن خلاله يستطيع أن يحقق الازدهار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، كما ان الامن

[1]- نقلا عن: خالد وليد محمود، افاق الامن الإسرائيلي الواقع والمستقبل، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2007، ص34.

هو ظاهرة قديمة ولدت مع نشأت البشرية وليس حديثة وتطورت بمرور الزمن نتيجة الحروب والنزاعات.

أن مصطلح الامن الوطني هو مصطلح سياسي حديث نسبياً، حيث ظهر مع بداية ولادة الدولة القومية في أوربا أي بعد (معاهدة وستفاليا) 1648 التي تغير خلالها شكل النظام الدولي[1]، اذ بدأت حقبة جديدة من حياة العالم تمثلت بظهور فكر التنوير وبداية النهضة العلمية والصناعية في أوربا، وان الظروف الامنية والسياسية التي عاشتها أوربا تبين لنا سبب ظهور هذا المصطلح، لكن رغبة كل دولة في الحفاظ على سكانها وثرواتها الوطنية وخوفها الكبير من جيرانها هو ما عزز مفهوم الامن الوطني وجعله يزداد تطوراً وانتشاراً، وان أضخم مؤسسة أنتجتها البشرية على مستوى العالم في التاريخ قديماً وحديثاً هي مجلس الأمن عام 1946، اذ شعر العالم أن ركيزة الأمن لا يمكن لها أن تسقط، فكان لابد من أن تكون هناك مؤسسة عالمية تكون اهم أهدافها الحفاظ على السلم والأمن الدوليين لان جميع مقومات الحياة تأتي بعد استتباب الأمن وهو أمر يشير إلى أنه هاجس استقرار الدول والشعوب، لذا فالاستخدام الرسمي لمصطلح الامن الوطني كان في نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1947[2].

وعليه فأن الأمن الوطني هو تأمين الدولة من داخلها وحمايتها من التهديد الخارجي مما يحقق لشعبها حياة مستقرة وتوفر له أسباب النهوض والنمو والتعبير عن هويتها بين الأمم وممارسة حريتها في استغلال طاقتها البشرية وثرواتها الطبيعية للوصول إلى تحقيق أهدافها في التقدم والازدهار والسلام.

ثانيا :مفهوم الامن الوطني

هنالك العديد من التعاريف التي تخص الامن الوطني، اذ تضاربت الآراء حول تعريف موحد لمفهوم الامن الوطني منها ما يعرفه بأنه (توفير الحماية للمواطنين والافراد المتواجدين على أراضي الدولة، من خلال استخدام الوسائل الأمنية للمحافظة على سير الحياة اليومية بشكل

[1]- فراس عبد الكريم البياتي ،السياسية العامة للأمن الوطني العراقي بعد عام 2005، بغداد ،2017، ص21.
[2]- كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، مؤسسة دار الكتب، 1979، ص150-151.

صحيح وبعيداً عن وقوع أزمات التي تسبب الضرر لمكونات المجتمع البشرية والمادية) ، كما عرفهُ كينيث والترز الامن (هو الغاية الاسمى في نظام فوضوي، وهو قدرة الدولة على تامين جميع مصادر قوتها لحماية مصالحها القومية وتطويرها) [1].

اما تعريف الموسوعة السياسية فقد عرفت الأمن بأنه (تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي)[2]، في حين عرفهُ البعض الاخر أن الأمن الوطني (هو تأمين الدولة من داخلها وحمايتها من التهديد الخارجي، بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر لها أسباب النهوض والنمو والتعبير عن هويتها بين الأمم وممارسة حريتها في استغلال طاقتها البشرية وثرواتها الطبيعية للوصول إلى تحقيق أهدافها في التقدم والازدهار والسلام) [3]، اما (هنري كسينجر) عرفة (أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقة لتحقيق حقة في البقاء)، اذ يسعى الانسان دائماً الى تحقيق غايته ورغباته ومن أهمها الامن والرفاهية سواء على الصعيد الفردي او الاسري، وان الفرد يتأثر بالمجتمع الذي يعيش فيه فاذا كان المجتمع يتمتع بالاستقرار والامن سيعيش الفرد وأسرته باستقرار وسعادة[4].

وان الامن هو التخلص من القلق والخوف الذي يعيشه الافراد في المجتمع الذي يعيقهم من تحقيق أهدافهم، لذلك فان تأمين الدولة من الداخل اهم بكثير من الخارج من خلال معالجة المشاكل في الداخل، المتمثلة بالمياه والمناخ والإرهاب والصحة، فان حل هذه المشاكل وتحقيق

[1]- فراس عبد الكريم البياتي، مصدر سبق ذكره، ص347.
[2]- ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الازمات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص322.
[3]- عبد الله الطريف، الامن الفكري البعد الاستراتيجي للأمن الوطني، جريدة الشرق الأوسط، العدد 10532، 29 أيلول، 2007، ص3.
[4]- يوسف راضي كاظم كاطع، عبد الجبار كريم عبد الأمير، التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني بعد عام 2023، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ،الجامعة العراقية ،2023، ص346.

الاستقرار وشعور افراد المجتمع بالاطمئنان، يساعد ذلك النظام السياسي والدولة العراقية على التقدم والتطور والنهوض بجميع المجالات ومحاولة رفعها الى مصاف الدول المتقدمة[1].

اذاً لا يمكن الاعتماد على جانب واحد والتركيز عليه، وانما التركيز على جميع الجوانب السياسية والاقتصادية و الاجتماعية وان احدهما مكمل للأخر، فالأمن هو أساس استقرار الشعوب بدون الامن لا يتحقق العيش وفي قولة تعالى بسم الله الرحمن الرحيم (الذي اطعهم من جوع وامنهم من خوف)[2].

المطلب الثاني: ابعاد الامن الوطني

ان العراق من البلدان التي تتمتع بمكانة كبيرة، وان الإمكانيات التي يتمتع بها في محيطة الإقليمي تمكنه من الحصول على الكثير من المكاسب، فكل دولة تمتع بنقاط قوة وضعف، والعراق اليوم له مكانة استراتيجية قوية في منطقة الشرق الأوسط تمكنه من تحويل نقاط الضعف الى قوة وسوف نتطرق الى اهم الابعاد التي يتمتع ويرتكز عليها الامن الوطني ومنها :

1- البعد العسكري:

وهو من اكثر الابعاد أهمية لأنه الأساس الذي تعتمد عليه الحكومات، وان أي ضعف او انهيار يؤدي الى انهيار امن الدولة ويعرضها للأخطار على الصعيدين الداخلي والخارجي، فان القوة العسكرية للدولة وعدم قدرتها على فرض الامن والسيطرة الى خضوعها لسيطرة الدول الكبرى لدعمها يدفع هذه الدولة الى خرق سيادة الدولة الضعيفة لأنها تحت حمايتها[3] .

ويتوجب على الدول الضعيفة ان لا تستخدم القوة العسكرية الا بعد ان تستنفذ كافة القوى الأخرى السياسية والاقتصادية، وامتلاك هذه الدولة القوة المسلحة بقدر كافي يمكنها من ردع الاخرين عن التعرض لها، وهناك دول تعتنق عقائد قتالية عدوانية لظروف معينة فهي تعاني من نقص بعض الابعاد (الاجتماعية او الجيبولتك) او ارتفاع كثافة سكانية او ضعف الموارد

[1]- اشرف علام، مشروع قناة البحرين والامن العربي، مجموعة النيل العربي، القاهرة، 2007، ص65.
[2]- سورة قريش، اية رقم(4).
[3]- عبد الله الطريف، مصدر سبق ذكره، ص6.

الطبيعية، ولا تسمح بتهديد امنها فتقوم بالاعتداء على الدول الأخرى لسد النقص لديها لتحقيق امنها وخصوصا اذا كانت دولة صغيرة من حيث المساحة والسكان ويحيطها اقليما دولاً كبيرة فتسعى الى تحطيم هذه الدول واضعافها لتحقق امنها[1].

2- البعد الاجتماعي:

الانسان هو العامل المؤثر في الامن الوطني وهو القوة الفاعلة، وهو المعني بتحقيق امنه، اذ يتوجب اعداد المواطن ليؤمن ذاته، ويتضمن اعداد المواطن في المجتمع العراقي صحته وثقافته وعقله وأخلاقياته وتقاليده، وحتى نتمكن من تحقيق هذا البعد يتوجب بحث مقوماته ودراستها وتحليلها والتخطيط لها لتنمية جوانب القوة فيها وعلاج الضعف، وتدور دراسة هذا البعد حول الانسان في خصائصه العددية وخصائصه النوعية[2]، والعددية هنا تبحث نسبة تعداد السكان الى مساحة الأرض ومناطق التركيز السكانية ومعدلات النمو والتركيب العمري ودرجة التحضر ونسبة الهجرة الداخلية من الريف الى المدينة ونصيب الفرد من الدخل القومي ودرجة التماسك الوطني ونسبة الطوائف الأخرى والتركيبات المختلفة المكونة للشعب[3]، فكلما كان المجتمع متنوع ومتماسك كلما كان الامن الوطني لديه متحقق بفعالية عالية ونجدهُ مجتمع متطور ومزدهر ويقوم على سيادة القانون على الجميع دون تميز، فنجد ان البلدان المتنوعة تكون سهلة السيطرة عليها من خلال إقامة حروب طائفية مما تؤدي الى انقسام المجتمع وبالتالي انهياره وانهيار الامن[4].

[1]- عبد المنعم المشاط، الامن القومي العربي :أبعاده ومتطلباته، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993، ص14-18.

[2]- سعد عبيد علوان السعيدي، رياض فاضل محمد الفيلي، الامن الوطني :دراسة نظرية في الابعاد والاهداف والمرتكزات، مجلة العهد، العدد 126، سنة 2023، ص118-121.

[3]- عبد المعطي زكي، الامن القومي: قراءة في المفهوم والابعاد، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة، 2016، ص3-ص4.

[4]- خالد علي محمد الاميري، احمد فلاح العموش، الامن الوطني المفهوم والابعاد والنظريات، مجلة الآداب، العدد133، ص529.

3- البعد الاقتصادي:

ان القوة الاقتصادية للدولة تعطيها أهمية كبيرة على المستوى الإقليمي والعالمي من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي من الاحتياجات وتحويل الصناعات الحربية لتامين المعدات والأسلحة اللازمة للقوة العسكرية، وتوفير المال اللازم لشراء ما ينقص الدولة من الأسواق الخارجية، كل هذا العوامل تزيد من قوة الدولة، وتعد القوة العسكرية والاقتصادية من اهم العوامل التي تؤثر إيجاباً على العلمية السياسية للدولة ومن خلال القوتان تتصاعد قدرة الدولة من خلال مساندة كل قوة للأخرى بالإفادة من الإمكانات الكبيرة للقوة الاقتصادية [1].

ان الامن الوطني يتطلب البحث عن النموذج الجديد للدولة القوية التي تضبط المسارات الاقتصادية والاجتماعية بوسائل ضبط وإدارة وتنظيم، عن طريق شراكة على المدى القصير لتوفير المتطلبات على المدى الطويل، بمعنى ان لا تجر الرغبة في مكاسب صغيرة وظرفية الى اهمال الأهداف الاستراتيجية للدولة التي تعني مستقبل شعبها ومكانتها الاقتصادية عن طريق إقامة مشاريع الشراكة الحقيقية بين مؤسساتها الوطنية والشركات العالمية ذات الاستخدام الكثيف للتكنلوجيا الحديثة المنتجة للثروة[2]، وان الامن الاقتصادي الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها لمصادر قوتها وتوظيفها لتحقيق اهداف الدولة والعمل على تنمية هذه القدرات تنمية حقيقية فتكون محصلتها زيادة هذه القوة وهي الدرع الحقيقي للأمن الوطني، في حين ان البعد الاقتصادي يتضمن توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية لهم من خلال تحقيق الامن المائي والامن التجاري والامن الصناعي.

4- البعد السياسي:

يعتبر البعد السياسي من اهم الابعاد بالنسبة للأمن الوطني لأنه يحدد كيفية ادارة وتنظيم قوى الدولة ومواردها، وهو يكون على مستويين الأول سياسية داخلية وهي إدارة المجتمع والتغلب

[1]- خالد علي محمد الاميري، احمد فلاح العموش، مصدر سبق ذكره، ص 28.
[2]- رعد الزين، تحديات الامن الوطني الأردني، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة -كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009، ص8.

على مشاكلة، وسياسة خارجية تقوم على إدارة مصادر القوة للدولة ومدى تأثيرها على المجتمع الدولي، وسياسات الدول الأخرى لتحقيق مصلحة العراق، ويسعى الامن الوطني العراقي على الصعيد السياسة الداخلية العراقية الى الحفاظ على الاستقرار الداخلي ومواجهة جميع المشاكل والعقبات ضمن الأطر الدستورية والقانونية [1]، اما على الصعيد الخارجي فهو يسعى الى الحفاظ على متطلبات السيادة الوطنية دون الخضوع لأي ضغوط خارجية، وان مكونات البعد في اطار السياسة الداخلية هي التعرف على العادات والأفكار والتقاليد والقيم المسيطرة على الحياة السياسية في العراق من دراسة تعدد الأحزاب وقوتها وتنظيمها وتأثيرها في الطوائف والتنظيمات الشعبية المختلفة، والتعرف على الأهداف المعلنة والغير معلنة ويمكننا استنتاج الأهداف الغير علنية من خلال أسلوبهم في اتخاذ وصنع القرار[2].

5- البعد الثقافي:

ويعد هذا البعد من اهم الابعاد في حياة المجتمعات كافة، لما يمثله من اطار روحي واخلاقي يعبر عن حماية الدولة والمواطنين من التهديدات الداخلية والخارجية، وعن طريق رص القيم الأخلاقية للمجتمعات وتقاليهم الثقافية وعاداتهم ولغتهم وثقافتهم[3]، كما يشمل الامن الثقافي نشر ثقافة الامة او الدولة في انحاء العالم والترويج لها لغرض التمهيد لنشر أيدولوجيات معينة ومن منطلق الهجوم خير وسيلة للدفاع، كما ان الثقافة والقيم باتت من اهم أدوات القوة الناعمة التي يمكن للدولة سياسياً توظيفها في مجال تحقيق أهدافها الخارجية، ويرتبط الامن الثقافي بالأوضاع الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الدولة ما، وترتبط متطلباته بالقرار السياسي والبنى الاجتماعية والاقتصادية القائمة ويتضمن هذا البعد الامن الثقافي والامن الفكري والامن الاعلامي[4]، ومن الملاحظ وجود علاقة وثيقة بين البعد الاجتماعي والثقافي

[1]- عبد المنعم المشاط ، مصدر سبق ذكره، ص14-18
[2]- خالد علي محمد الاميري، احمد فلاح العموش، مصدر سبق ذكره، ص33.
[3]- سمير صلاح حمدي، القيادة الأحادية في بناء الدولة والمجتمع، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، 2013، ص213-214.
[4]- عامر حسن فياض ،الامن الثقافي، دار القادسية للطباعة، بغداد، 1984، ص13.

ويتطلب هذا البعد التوافق بين الثقافة الكلية والثقافة الفرعية داخل مجتمع معين بمعنى ان محاولة التفريق بين الثقافات داخل المجتمع الواحد يؤدي الى انهيار منظومة الامن الوطني.

6- البعد البيئي:

يهتم هذا البعد بالمخاطر البيئة التي تتمثل بالأمراض والاوبئة وتغير درجات الحرارة والاشعاعات النووية والكوارث الطبيعية التي تؤثر في الامن الوطني وتحتاج الى تظافر الجهود الجماعية لمواجهتها[1]، كما ان للبعد البيئي أهمية كبيرة في توفير الأمان ضد التهديدات ومخاطر البيئة فمثلا التلوث المائي او شحته يشكل تهديد كبيرا على العراق، لأنه سيؤدي الى انهيار المجتمع صحياً، اذ اصبح من اهم المسائل التي يسعى الامن الوطني اليوم لمواجهتها ووضع الحلول لها ومعالجتها من خلال منع الصيد في المياه او رمي المخلفات ومحاسبة أصحاب المصانع على رمي مخلفات داخل المدن ويجب وضعها خارج المدن والمحتفظة على الأشجار والمساحات الخضراء[2].

7- البعد الجيبولتكي:

ان العراق من البلدان التي تتمتع بمكانة جيوبوليتكية كبيرة وذلك لأنه حلقة وصل بين اسيا وافريقيا واوربا وهذا الموقع يمكن توظيفه في مجال النقل والاستراتيجية الخارجية، وان الإمكانيات التي يتمتع بها في محيطة الإقليمي تمكنه من الحصول على الكثير من المكاسب فكل دولة تتمتع بنقاط قوة وضعف، والعراق اليوم له مكانة استراتيجية قوية في منطقة الشرق الأوسط تمكنه من تحويل نقاط الضعف الى قوة ولأهمية موقع العراق الذي يتوسط ست دول ومنها دول إقليمية كإيران والسعودية وتركيا، ومن اهم مكامن القوة الجيوبولتيكية لدية والتي تتضمن[3]:

[1]- سعد عبيد علوان السعيدي، رياض فاضل محمد الفيلي، مصدر سبق ذكره، ص119.
[2]- منى جلال عودة، عبد الجبار احمد عبدالله، الديمقراطية والامن الإنساني، مجلة العلوم السياسية، العدد 46، جامعة بغداد، 2013، ص77-78.
[3]- فراس عبد الكريم البياتي ، مصدر سبق ذكره،ص145.

أ- الثروات الطبيعية: يقع العراق على راس قائمة دول الشرق الأوسط التي تتمتع بالثروات الطبيعية وخصوصا النفط والغاز فضلا عن الثروات الزراعية والحيوانية.

ب- الدين: ان العراق هو بلد متعدد دينياً وعرقياً وهذا التعدد يمثل نقطة قوة ومكسب استراتيجي لقوة الدولة الشاملة فضلا عما يحتويه من سياحة دينية قوية[1] .

المبحث الثاني: تحليل تحديات الامن الوطني العراقي واستراتيجيات مواجهتها

ان الامن الوطني العراقي يواجه مجموعة من التحديات خصوصاً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003، مما شكل تهديداً حقيقياً لأمنه واستقراره، هذا الوضع جعل الهاجس الأمني يلازم جميع الحكومات العراقية المتعاقبة، نظراً لطبيعة الظروف المحيطة بالعراق، لذا يتطلب الأمر اتخاذ تدابير وسياسات فعالة لضمان مستويات مقبولة من الأمن والاستقرار، وتعزيز التماسك والتضامن الاجتماعي، والنهوض بالواقع العراقي، والحفاظ على الكيان الذاتي للدولة العراقية لذا تم تقسيم المبحث على مطلبين تناول المطلب الاول الارهاب في حين تناول المطلب الثاني استراتيجيات تعزيز الامن الوطني العراقي.

المطلب الاول: تحديات الامن الوطني العراقي

يواجه الامن الوطني العراقي مجموعة من التحديات والتي يمكن اجمالها كما يأتي:

اولاً: التحديات الامنية

ان انتشار الجريمة المنظمة تعد من اخطر التحديات الامنية فهي تمثل تهديداً حقيقياً للأمن الوطني في العراق، وذلك لأنها تساهم في تحقيق عدم الاستقرار الأمني والاجتماعي، مما ينعكس سلباً على أداء الدولة ومؤسساتها، كما تعد أحد أوجه الإرهاب الذي يؤثر على الأمن على المستوى الوطني في الوقت الذي يعاني الجيش العراقي من ضعف في التسليح والتدريب،

[1]- سعد عبيد علوان السعيدي، رياض فاضل محمد، مصدر سبق ذكره، ص120.

بالإضافة إلى تداخل المفاهيم بين الإرهاب والمقاومة، فضلاً أن انتشار الأسلحة بشكل كبير وسهولة الحصول عليها تحت مسميات وواجهات متعددة، الى جانب تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي داخل المؤسسات الأمنية، كل ذلك أدى إلى تراجع وضعف المؤسسة الأمنية في العراق، علاوة على ذلك تزايدت ظاهرة المجاميع المسلحة الخارجة عن القانون، مما يشكل تهديداً أمنياً يعقد الأوضاع الأمنية والسياسية في العراق، خاصة بعد فشل محاولات احتوائها أو التعامل معها، مما يترتب عليه تحدٍ كبيراً للأمن الوطني العراقي[1]، فضلا على انتشار ظاهرة المخدرات وذلك يعود الى البطالة وضعف السلطة بين فئات الشباب.

ثانياً: الارهاب

يُعد الإرهاب احد العوامل الرئيسة التي تسهم في خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الى جانب التراجع في مختلف جوانب الأمن الوطني، فهو نتاجاً طبيعياً لتدهور الأوضاع العامة في أي بلد، اذ يعيق عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مما يؤدي إلى تراجع مستوى وعي الأفراد ويُحدث اختلالاً في الأمن الوطني[2]، فإن غياب الاستراتيجية العسكرية بالإضافة إلى تأثير بعض القوى الإقليمية والدولية في العراق، قد جعل من هذا البلد ساحة لتصفية الحسابات بين الدول مما يزيد من مخاطر الصراعات[3].

ان انسحاب القوات العسكرية بعد 2011 ادى الى عدم الاستقرار داخل النظام السياسي العراقي وذلك يعود الى عدم معرفة ما سيخلقه الانسحاب من تداعيات سياسية وامنية، اذ تجلى ذلك بوضوح بعد أن برزت قوة كبيرة في الساحة العراقية والإقليمية عرفت بأسم (تنظيم داعش) الارهابي، الذي اقترب من أبواب بغداد وكاد أن يقضي على النظام السياسي، مما اعتُبر خطأً استراتيجياً للولايات المتحدة[4]، كما إن ظهور (تنظيم داعش) الإرهابي وسيطرته على بعض

[1]- سليم كاطع علي، تحديات واليات تعزيز الامن الوطني العراقي بعد عام 2014، مجلة حمورابي للدراسات، العدد(39)، 2021، ص111.

[2]- رشا يحيى عبيس هاني، استراتيجية الامن الوطني العراقي في مكافحة الارهاب وأثره في الامن الدولي، مجلة العهد، العدد السادس عشر، 2014، ص259

[3]- سليم كاطع علي، تحديات واليات تعزيز الامن الوطني، مصدر سبق ذكره، ص111.

[4]- دلير عبدالله خالد سارما، تحديات الامن الوطني العراقي ما بعد 2017 دراسة تحليلية للمستويين الداخلي والخارجي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الادنى، كلية العلوم الاقتصادية والادارية، 2023، ص 100.

المحافظات العراقية شكل تهديداً حقيقياً لوجود الدولة العراقية، فلقد اعتمد التنظيم على مجموعة من الأفكار والعقائد التي استغلها لكسب تأييد بعض فئات المجتمع، مستنداً إلى أسباب طائفية ونفسية واقتصادية[1]، ففي كانون الثاني 2014 سيطر (تنظيم داعش) على مدينة الفلوجة التي تُعتبر ثاني أكبر مدينة في محافظة الأنبار، ثم توسعت سيطرته الى محافظة الموصل، في حين أعلن في 10 حزيران 2014 عن سيطرته على المدينة، واستمر التنظيم في توسيع نفوذه نحو الشمال والشمال الغربي والشرقي للعاصمة بغداد، حتى نهاية عام 2014 أصبحت العديد من الأراضي تحت سيطرة (داعش) [2] .

كان سقوط الموصل بيد تنظيم داعش حدثاً كبيراً في تحديات الأمن الوطني العراقي، ويمثل نقطة تحول تاريخية في مسار العراق السياسي، عقب ذلك تمكن التنظيم من السيطرة على شمال العراق وغربه وشرق الفرات وسوريا، وأعلنوا عن قيام الدولة الإسلامية في العراق والشام ودولة الخلافة، وان السبب الرئيس وراء الفشل والانسحاب من الحرب ضد الإرهاب هو عدم الشعور بالانتماء خاصة في صفوف الجيش العراقي، بالإضافة إلى ذلك كان هناك عدد هائل من عناصر داعش الى جانب الدعاية الإعلامية القوية التي تستخدم الإرهاب لتخويف كل من يعارضهم، مما أدى إلى انسحاب القوات دون أي مقاومة، كما أن قادة الجيش العراقي كانوا مشغولين بجمع الأموال عن طريق الفساد والتحايل داخل المؤسسة الأمنية المسؤولة عن حماية أرواح المواطنين، بعد انهيار الجيش في الموصل تدفق الآلاف من المقاتلين إلى العراق عبر سوريا وتبعت ذلك انسحابات عسكرية من تكريت وكركوك وديالى والأنبار، مما جعل الإرهابيين قريبين جداً من بغداد، في هذه الأثناء جاءت الفتوى من السيد علي السيستاني بشأن الجهاد الكفائي مما أدى إلى تشكيل الحشد الشعبي الذي لعب دوراً مهمًا في دحر تنظيم داعش[3]. أظهر احتلال (تنظيم داعش) الإرهابي لمدينة الموصل هشاشة النظام السياسي وضعف استقرار

[1]- سليم كاطع علي، مصدر سبق ذكره، ص111.
[2]- عبير مرتضى حميد السعدي، تحليل التداعيات الاقتصادية لعصابات داعش الارهابية في العراق وسياسات التصدي، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، 2024، ص 390.
[3]- بلقزيز عبدالله، نكبة العراق الاحتلال_المذهبية_داعش، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد(427)، 2014، ص116.

الدولة العراقية[1]، مما جعل ملف الإرهاب يشكل تحدياً كبيراً للحكومات المتعاقبة منذ عام 2003، وقد أثر هذا الوضع بشكل كبير على علاقات العراق الخارجية، خاصة مع الدول العربية، بغض النظر عن الأسباب والدوافع، فإن هذا الملف لا يقتصر على العراق فقط، ولا يمكن حله بالقوة العسكرية وحدها، بل يتطلب تعاوناً دولياً حقيقياً من جميع الأطراف لمعالجة هذه القضية والقضاء على التهديدات الإرهابية أينما وجدت، وقد تجسد هذا التعاون بشكل واضح وناجح في عام 2017 عندما تم تحرير جميع الأراضي العراقية التي كانت تحت سيطرة تنظيم داعش الإرهابي منذ عام 2014 [2] .

وعليه اتخذت الحكومة العراقية وأجهزتها المعنية بالأمن الوطني مجموعة من السياسات المتنوعة تشمل هذه السياسات جوانب أمنية واستخباراتية تهدف بشكل أساسي إلى مواجهة الإرهاب، فضلا عن سياسات سياسية هدفها معالجة الثغرات في المشهد السياسي، كما تم اعتماد سياسات اقتصادية هدفها حماية الأمن الاقتصادي للعراق من التهديدات المتعددة [3] ، علاوة على ذلك تسعى الحكومة إلى التعامل بواقعية مع البيئتين الإقليمية والدولية، مع محاولة اتباع سياسة حيادية قدر الإمكان، ويمكن ذكر مجموعة من الفرص التي واجهتها المؤسسة الأمنية وتشمل[4]:

1. تشكيل تحالف دولي طويل الأمد لمواجهة تنظيم (داعش) الإرهابي، وتقديم الدعم الجوي لقوات الجيش والقوات الأمنية العراقية على الأرض.
2. إنشاء قوات إضافية من الحشد الشعبي لدعم القوات العسكرية والأمنية في المناطق الساخنة، والمشاركة المباشرة في القتال.

[1]- احمد جابر محسن، السياسات العامة الامنية في العراق بعد العام 2014(المحددات والمحفزات)، مجلة دراسات دولية، العدد (98)، ص762.
[2]- محمد كاظم عباس المعيني، المسارات الجديدة لعلاقات العراق الخارجية تجاه الدول العربية بعد عام 2017، مجلة دراسات دولية، العدد (98)، ص 210.
[3]- مها قيس جابر، سياسات الامن الوطني في العراق بعد عام 2003، مجلة العهد، العدد (7)، 2021، ص407.
[4]- احمد جابر محسن، مصدر سبق ذكره، ص773-774.

3. إصدار فتوى من المرجعية الدينية الشريفة بالجهاد الكفائي، مما يبرز أهمية مشاركة الجميع في حماية الأرض والبلاد من خطر تنظيم داعش الإرهابي.

4. دعم الحكومة لوزارة الداخلية وتعزيز جهودها في مكافحة الإرهاب، من خلال تضمين برامج الحكومة محور الأمن العراقي، مما سيساهم في تقديم الدعم اللازم للوزارات الأمنية لتحقيق هذا الهدف الحيوي في خطط العمل للسنوات القادمة.

5. تشكيل تحالف بين قوات الشرطة وأبناء العشائر للتعاون في مكافحة الإرهاب في العديد من المحافظات.

6. التنسيق بين روسيا وإيران وسوريا والعراق لتبادل المعلومات الاستخبارية حول تحركات الجماعات الإرهابية وأماكن تواجدهم

7. إقرار قانون الحشد الشعبي في البرلمان العراقي، مما جعله جزءاً رسمياً من المنظومة الأمنية للبلاد.

8. اقرار استراتيجية الامن الوطني وبرنامج اصلاح القطاع الامني واعداد خطط متابعة لتنفيذها بالتعاون مع الجهات الامنية.

9. تركيب كاميرات المراقبة في بغداد والمحافظات للاستفادة منها في تعزيز الامن.

ولكن نتيجة للتحديات العديدة أصبح العراق غير قادر على تحديد سياسته الأمنية ووضع استراتيجياته المستقبلية، خاصة مع تزايد هذه التحديات، فإن العراق قد يفقد المقومات التي تؤهله لوضع استراتيجية للأمن الوطني مثل أي دولة حديثة، فإن هذا الضعف في التخطيط والسياسة المستقبلية يضع البلاد في مصاف الدول الفاشلة.

ثالثاً: التحديات الاقتصادية

يعد التحدي الاقتصادي من اهم تحديات الامن الوطني العراقي، ومنها الفساد المالي والاداري وصعوبة تحديد الحجم الفعلي للفساد، الى جانب البطالة والفقر والتي تعد نتاج لعدم فاعلية السياسيات الاقتصادية خصوصاً مع انتشار جائحة كورونا وما نتجت عنه من تحدي حكومي في القطاع الصحي، فضلا عن عدم قدرة الاقتصاد من التخلص من مشكلة الريعية[1]، وعدم القدرة على استغلال الموارد الطبيعية وتنميتها، كما ان العراق يواجه ازمة مالية حادة اثرت بشكل مباشر على جميع نواحي الحياة الاقتصادية وذلك يعود الى انخفاض اسعار النفط.

رابعاً: التحديات البيئة

يواجه العراق مجموعة من التحديات البيئية، ومنها تلوث الهواء اذ تؤدي الانبعاثات الصناعية وابخرة عوادم المركبات والاستخدام الواسع للوقود الى زيادة مستويات الجسيمات الضارة في الغلاف الجوي، فضلاً على ان المناطق الحضرية تعاني من عدم كفاية نظم ادارة النفايات والتي تتراكم في الشوارع والمناطق السكنية، اذ ان حرقها في الهواء الطلق يؤدي الى اطلاق السموم الضارة في الهواء مما يؤدي الى تردي جودة الهواء وحدوث ازمة صحية [2]، كما ان ازدياد العواصف الترابية والجفاف والتصحر وانتشار الكثبان الرملية سيؤدي الى امراض كثيرة وغريبة مما سيؤثر على الامن الغذائي[3]، اذ يعود ذلك الى الاهمال الحكومي والحروب المدمرة فضلاً عن غياب ثقافة الحفاظ على البيئة، كما ان العراق يعد من اكثر البلدان تأثيراً بارتفاع درجات الحرارة وذلك يعود الى تغير المناخ مما يؤثر سلباً على الزراعة والصحة والمياه، اذ تمثل أزمة المياه في العراق مشكلة بيئية خطيرة، فقد أدى مزيج من الجفاف المطول وسوء إدارة المياه والتلوث إلى نقص حاد في المياه في جميع أنحاء العراق، وتعاني مصادر المياه الرئيسة

[1]- باسم عبد الهادي حسن، السياسات الاقتصادية في العراق التحديات والفرص، مؤسسة فريدريش إيبرت، عمان، 2020، ص7-9.
[2]- شذى خليل، التدهور البيئي في العراق: الأسباب والحلول، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2024، على الرابط التالي: https://rawabetcenter.com/archives/177418
[3]- يوسف راضي كاظم كاطع، عبد الجبار كريم عبد، مصدر سبق ذكره، ص 361-362.

في العراق، أي نهري دجلة والفرات، من انخفاض منسوب المياه بسبب السدود التي بنتها الدول المجاورة[1].

خامساً: التحديات الاجتماعية

ان من اهم التحديات الاجتماعية هي الفقر والبطالة، وقلة فرص التعليم، الى جانب تزايد حالات العنف الاسري والمجتمعي، الى جانب انتشار ظاهرة المخدرات والادمان، فضلا عن الزيادة السكانية والهجرة والنزوح والتهجير القسري والذي يعود اسبابها الى عوامل العنف الداخلية والتدخلات الخارجية الى جانب الاسباب السياسية والدينية [2].

سادساً: تحديات السياسة الخارجية

ان من اهم تحديات السياسة الخارجية الذي يواجه الامن الوطني العراقي ناتجة عن تركيبته السياسية والاجتماعية والتغييرات الاقليمية والدولية، الى جانب القضايا الداخلية المرتبطة بموقعه الجغرافي، اذ شكلت تحدياً كبيراً في اداء حركة السياسية الخارجية، كما خلقت اختلالاً في التوازن بين الرغبة في حماية المصالح الوطنية من جهة و تأثير القوى الخارجية الاقليمية والدولية من جهة اخرى[3].

سابعاً: التحديات الاعلامية

لقد أصبحت وسائل الإعلام من أبرز أدوات ما يسمى بحروب الجيل الرابع، وكل أدوات الحرب هذه تعتمد على أدوات القوة الناعمة، فأن التحدي الذي يواجه الإعلام العراقي، خاصة في الدراما والبرامج العامة غير السياسية، هو تحريك الأمور من الركود والخروج من المحلية

[1]-شذى خليل، مصدر سبق ذكره.
[2]- مصطفى محمد راضي، الهجرة غير الشرعية للعراقيين، دائرة البحوث- مجلس النواب العراقي، كانون الاول 2018، ص4.
[3]- حسين عليوي عيشون، فاطمة نعمة راهي، مستقبل السياسة الخارجية العراقية في ظل التحديات التي تواجه الاداء السياسي الخارجي، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 68، ج2، 2023، ص 135

والتسويق نحو العالم العربي وكسب قلوب وعقول الجمهور وأسره من خلال جذب المشاهدين والمتلقين، وأن ذلك لن يتحقق إلا بتغيير المحتوى والرسائل الإعلامية، والابتعاد عن الاستنساخ والتقليد الأعمى، والارتقاء بمستوى البرامج والتقارير[1]، وعليه فأن العراق يعاني من حالة الانكشاف الاعلامي الاستراتيجي اذ اصبح المجتمع العراقي يتأثر بشكل كبير بما تعرضه الفضائيات العربية والاقليمية مما يؤدي الى تأثير كبير في تشكيل وعي وادراك وتوجهات الجمهور العراقي مستفيدة من قوة تأثيرها الكبيرة نتيجة اعتمادها على اساليب هندسة اعلامية متطورة وما تملكه من امكانات مادية داعمه.

ثامناً: التحديات غير المرئية

هناك تحديات غير مرئية للأمن الوطني العراقي ومنها التهديدات الإلكترونية (السيبرانية)، اذ أدى التطور التكنولوجي في مجالات المعلومات والاتصالات إلى انكشاف العراق استراتيجياً أمام العديد من دول العالم، مما يسهل عمليات الاختراق والتجسس على المعلومات الخاصة بالمؤسسات العراقية وخاصة الأمنية منها[2]، كما ان الزيادة الكبيرة في عدد السكان دون ان يلازم ذلك تحسن في مستويات الرفاهية او النمو الاقتصادي يعد تدني كبير للأمن الوطني العراقي، كما يعاني العراق من ضعف في منظومة التخطيط الاستراتيجي وذلك يعود الى غياب الرؤية المستقبلية وضعف الكفاءات القيادية الادارية، مما اثر بشكل سلبي على اداء معظم مؤسسات الدولة ونتائج عملها، اضافة الى ذلك لم يول اهتمام كبير في اعادة اعمار البنى التحتية وذلك يعود الى انخفاض التخصيصات المالية السنوية المقررة ضمن الموازنة العامة الاتحادية، فضلاً عن ان الحرب على (تنظيم داعش) الارهابي تركت تأثيرات عميقة بسبب الدمار الواسع الذي حدث في البنى التحتية[3].

[1]- حيدر الجابر، الإعلام العراقي ما بعد 2003.. قصورٌ عن مستوى التحديات، جريدة الصباح، 2023، على الرابط التالي: https://alsabaah.iq/78413-.html

[2]- سليم كاطع علي، تحديات واليات تعزيز الامن الوطني العراقي بعد عام2014، مصدر سبق ذكره، ص 112.

[3]- علي زياد العلي، التحديات غير المرئية للامن الوطني العراقي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، منشور بتاريخ 2018-06-26، على الرابط التالي:https://www.bayancenter.org/author/user9

المطلب الثاني: استراتيجيات تعزيز الامن الوطني العراقي

منذ عام 2003 لم يكن لدى العراق استراتيجية واضحة تعنى بالأمن الوطني، وان جميع الاستراتيجيات التي وُضعت لمعالجة الوضع الداخلي، بدءاً من المصالحة الوطنية وانتهاءً بالخطط الأمنية غير المجدية، لم تحقق أي نتائج ملموسة لأي فريق سياسي، مما يعكس حالة الضعف وسوء الإدارة التي وصلت إليها عملية بناء الدولة، وان السنوات التي عاشها العراقيين تشهد على التلكؤ وسوء إدارة الدولة، ولا يمكن أن تأتي عمليات التصحيح إلا من خلال وضع استراتيجيات واضحة تعزز مفهوم إدارة الدولة، سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية، وذلك من خلال التركيز على الأولويات التي تحدد المنهج الذي تسير وفقه المؤسسات لتحقيق الأهداف أو المصالح المرجوة، ومن المهم الإشارة إلى أن المحاصصة الطائفية والعرقية التي ترسخت في مؤسسات الدولة كانت وراء نشوء مشاكل أمنية وسياسية واقتصادية، وصلت إلى مستويات تهدد الأمن الوطني العراقي، مما أدى إلى خلق فراغ يهدد وحدة العراق الوطنية، وعليه لابد من وجود مجموعة من الحلول التي يمكن أن تساعد في تجاوز الأزمات مهما كانت صعبة[1].

ومن الجدير بالملاحظة ان تحقيق الأمن الوطني العراقي يتطلب تعزيز مقومات القوة الداخلية للعراق وتطوير قوته العسكرية بما يسهم في استقراره السياسي والاقتصادي والأمني، وهذا يتطلب توفير المستلزمات الأساسية التي يحتاجها العراق، وأهمها تعزيز الجهد الاستخباري، الذي يعد الوسيلة الأساسية التي تعتمد عليها القيادة السياسية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن الوطني، كما أن نظرية الاستخبارات الحديثة تعتمد على تكامل وتعاون الأجهزة الأمنية والاستخبارية والبحثية، مما يخلق حالة من التنافس بينها لدعم الأمن الوطني وتقليل احتمالات المفاجأة التي قد تتعرض لها الدولة، بالإضافة إلى ذلك هناك حاجة ملحة لبناء أجهزة متخصصة في المهام،

[1]- اثير ناظم الجاسور، الارهاب ومرتكزات الامن الوطني العراقي، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية_كلية العلوم السياسية، العدد (28)، 2015، ص335.

وتطوير العقيدة العسكرية القتالية للقوات المسلحة العراقية، لتوظيفها بشكل مشترك وبنسق أداء قتالي موحد، مما يعزز الأمن الوطني العراقي[1] .

وإن اعتماد الجيش العراقي على عدد من الدول في مجالات التدريب والتسليح والتنظيم قد أتاح لتلك الدول التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في بناء هذه القوات، هذا الأمر أدى إلى غياب عقيدة عسكرية واضحة، فضلاً عن عدم القدرة على تطوير المنظومة الأمنية بشكل عام والعسكرية بشكل خاص، وعليه من الضروري دعم قدرات الجيش من حيث التسليح والتدريب لتجاوز العقبات التي تعيق تطور مختلف صنوف الجيش العراقي وباقي المؤسسات الأمنية، لذا يتطلب تبني استراتيجية تدريب شاملة لقطعات الجيش العراقي، تساهم بشكل كبير في تعزيز المهارات القتالية والبدنية، كما ينبغي وضع رؤية واضحة لتسليح وتجهيز الجيش، وإلغاء العقود المشبوهة أو تلك التي لا تتماشى مع احتياجات المعركة[2]، ومن الضروري أن تستند استراتيجية الأمن الوطني إلى ضمان الاستقرار واستمرار النظام السياسي، من خلال تعزيز الجبهة الداخلية عبر توحيد الرؤى السياسية وإشراك جميع الأطراف في السلطة، اذ يمكن تحقيق ذلك من خلال احتواء التهديدات المسلحة وغير المسلحة التي تؤثر على الجوانب الفكرية والاقتصادية والسياسية المرتبطة بالعنف والإرهاب، بالإضافة إلى قطع الإمدادات الخارجية عنها، وإن معظم دول الجوار لديها مصالح حيوية في العراق، وستسعى لتحقيقها بوسائل متنوعة، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، مشروعة أو غير مشروعة، لذا ينبغي تنظيم العلاقات مع دول الجوار بناءً على المصالح المشتركة[3].

وعليه فأن مسألة التسليح والتجهيز والتدريب اثرت بشكل مباشر على أداء وقدرات القوات الأمنية، مما انعكس سلباً على قدرتها في السيطرة على الحدود، اذ تشكل الحدود العراقية مع الدول المجاورة تحدياً كبيراً في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها العراق، فأن طول الحدود

[1]- سليم كاطع علي، دور الجهد الاستخباري في تعزيز الامن الوطني العراقي، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 2019، على الرابط التالي: https://www.mcsr.net/ news471

[2]- سليم كاطع علي، تحديات واليات تعزيز الامن الوطني العراقي بعد عام2014، مصدر سبق ذكره، ص117.

[3]- عبد المطلب عبد المهدي موسى، ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام 2003_ دراسة في الاسباب وسبل المواجهة، مركز العراق للدراسات، بغداد،2018،ص162.

العراقية وطبيعة العلاقات الثنائية المتوترة، بالإضافة إلى ضعف كفاءة قوات الحدود، جعلت منها ممرًا لتدفق الإرهابيين نحو العراق[1].

وعليه فأن تحقيق أهداف استراتيجية الأمن الوطني لا يمكن أن يتم إلا من خلال تحقيق الأهداف الأمنية المنصوص عليها في استراتيجية الأمن الوطني العراقي لعام 2016، وتتلخص أهم أهداف الأمن والدفاع وفقًا لهذه الاستراتيجية في النقاط التالية [2] :

1. القضاء على تنظيم داعش الإرهابي وتحرير المدن والبلدات والقرى والمنشآت والأراضي العراقية، بالإضافة إلى ردع أي اعتداءات مستقبلية من داعش أو غيرها من المنظمات الإرهابية.
2. إعادة الوضع الطبيعي في المناطق المحررة وتعويض المواطنين المتضررين.
3. تعزيز القدرة على دحر أو ردع العدوان الخارجي على العراق.
4. منع وقوع الجرائم الإرهابية أو تقليل الخسائر الناتجة عنها عند حدوثها.
5. تنفيذ القانون وتقديم أفضل الخدمات الأمنية مع حماية حقوق الإنسان.
6. ضمان أمن المعلومات والاتصالات وتطوير قطاعها وبنيتها التحتية بما يسهم في تقدم ورفاهية المجتمع.

ففي عام 2017 تم إعلان الانتصار على التنظيم الإرهابي (داعش) وتحرير المناطق، اذ توسعت أدوار الحشد الشعبي لتشمل أبعاداً إنسانية مهمة، حيث قدم الجهد الهندسي للحشد الشعبي جهودًا استثنائية في إعادة إعمار المدن التي تعرضت للدمار نتيجة العمليات العسكرية، وقد استخدم (تنظيم داعش) الإرهابي سياسة تفخيخ المنازل والمرافق والطرق بمواد شديدة

[1]- الاستراتيجية العراقية لمكافحة الارهاب:(2015-2020)، جهاز مكافحة الارهاب، رئاسة الوزراء/ العراق، 2015، ص24.
[2]- رشا يحيى عبيس هاني، مصدر سبق ذكره، ص251.

الانفجار، مما عرقل دخول القوات الأمنية، لذا كان للحشد الشعبي دور بارز في إزالة المخلفات الحربية من العبوات والمتفجرات، بالإضافة إلى تقديم الدعم للدوائر الخدمية لاستعادة الحياة في تلك المدن، كما أطلق الحشد الشعبي حملة بعنوان "لأجلكم" بهدف تقديم المساعدة للنازحين، بمشاركة عدة محافظات عراقية، اذ شملت الحملة إرسال 3000 شاحنة محملة بالمواد الغذائية والطبية، الى جانب ذلك ساهمت مديرية الطبابة التابعة للحشد الشعبي في إنشاء مشافي متنقلة لعلاج المصابين جراء العمليات العسكرية من النازحين، كما تم تقديم الإسعافات الأولية وإجراء أكثر من 40 عملية جراحية خطرة تكللت بالنجاح، بالإضافة إلى معالجة 799300 حالة مرضية، فضلاً عن ذلك كان للحشد الشعبي دور في اعادة العوائل الى مناطقهم بعد تطهيرها من سيطرة التنظيم الارهابي وقد بلغ عدد النازحين الذين عادوا إلى مناطق سكنهم 2,313,033 نازحاً [1].

ومن الجدير بالملاحظة ان قوات الحشد الشعبي في عام 2021 أطلقت حملة "نهضة نينوى" في مدينة نينوى، التي عانت من الدمار، وقد شارك في هذه الحملة أكثر من 100 آلية تابعة للحشد الشعبي، مما جعلها ذات أهمية كبيرة، اذ تمكنت الحملة من إزالة 13 ألف طن من الأنقاض والمخلفات الحربية من الجانب الأيمن للموصل، كما قامت مديرية مكافحة المتفجرات بتفكيك وإزالة عشرات العبوات الناسفة والمواد الأولية التي تم العثور عليها تحت الأنقاض، والتي كانت تستخدمها عصابات داعش الإرهابية ضد المدنيين والقوات الأمنية في المحافظة في ذلك الوقت[2].

أن تعزيز الأمن الوطني العراقي وتطبيق استراتيجية فعالة له أصبح جزءاً أساسياً من بناء الدولة العراقية، خاصة بعد ظهور تهديدات إقليمية كبيرة تتدخل في الشأن العراقي، هذا الوضع يجعل العراق هدفاً للسياسات الإقليمية بدلاً من أن يكون ساحة لتصفية الحسابات، اذ تبرز الحاجة الملحة إلى إصلاح الأجهزة العسكرية والأمنية، والانتقال بها إلى استراتيجيات عمل تتناسب مع

[1]- جميل محسن منصور العبودي، دور الحشد الشعبي في تعزيز السلم الاجتماعي ومواجهة التحديات الامنية بعد عام 2014، مجلة مركز دراسات الكوفة، 2023، ص255.
[2]- المصدر نفسه، ص256..

المرحلة المقبلة، مرحلة ما بعد (تنظيم داعش)، اذ تضمن خطوات العمل لمواجهة التحديات التي تواجه الامن الوطني على [1] :

1. استعادة قدرة مؤسسات الدولة على الحفاظ على النظام العام وتعزيز الأمن.
2. تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، ودعم عودة المؤسسات السياسية الشرعية. فضلا عن تعزيز الاستقرار الاجتماعي، بما في ذلك ضمان عودة النازحين واللاجئين أو توطينهم، وحل المشكلات القانونية المتعلقة بالملكية والنزاعات، واستعادة ممتلكات اللاجئين العائدين، وتوفير الظروف اللازمة لاستقرارهم.
3. تعزيز العقيدة العسكرية العراقية وتطويرها وترسيخ الوحدة والهوية الوطنية العراقية في تكوينها.
4. تعزيز المشاركة الفعالة للعراق في الأمن الإقليمي والدولي الجماعي.
5. التركيز على وحدة القيادة والقرار في عمل الأجهزة العسكرية والأمنية، وضمان تكامل أدوارها.
6. تقليص عدد أفراد القوات المسلحة العراقية مع التركيز على رفع كفاءتهم من خلال التدريب والتجهيز.
7. تهيئة الظروف المناسبة لحصر عمل المؤسسة العسكرية في حماية الأمن الوطني للعراق، ومنع تواجدها في المراكز الحضرية داخل المدن، بهدف تقليل عسكرة المجتمع العراقي في مرحلة ما بعد داعش.

[1]- مروان سالم العلي، استراتيجيات البناء في العراق لمرحلة مابعد داعش، ورقة بحثية القيت ضمن ندوة بناء السلام في العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العراق، 2019، ص 3-5.

8. تفعيل قانون العقوبات العسكرية بهدف تعزيز روح الانضباط وتحمل المسؤولية والحد من ارتكاب الأخطاء.

ان الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب للفترة 2015–2020، التي أصدرتها جهاز مكافحة الإرهاب هدفها تحقيق عراق آمن ومستقر ومزدهر، من خلال استغلال جميع القدرات الوطنية المتاحة للدولة العراقية، كما أكدت على أهمية قانونية مكافحة الإرهاب مستندة إلى المادة السابعة من دستور جمهورية العراق لعام 2005، وأشارت إلى عدم وجود اتفاق دولي رسمي حول تعريف شامل وواضح للإرهاب، حيث اعتمدت على التعريف الوارد في القانون رقم 13 لسنة 2005 [1].

تتجلى أهمية الدافع العسكري للأمن الوطني العراقي من خلال جهود بناء قوة عسكرية عراقية قادرة على حماية القيم الأساسية وضمان الأمن الخارجي والداخلي، هذا الأمر يسهم في تعزيز قدرة الدولة على النمو والتطور لتحقيق أهداف الاستقرار بمفهومه الشامل، فإذا كان الأمن الخارجي يتطلب إنشاء منظومة عسكرية متكاملة لردع التهديدات المحتملة وحماية الوطن، فإن الأمن الداخلي يتعلق بشعور المواطن بالطمأنينة داخل بلاده، وضمان حقوقه المشروعة في المجتمع المحيط به والدفاع عنها[2]، وتعزيز التماسك الشامل في استراتيجيات الردع والدفاع المتطورة، اذ يجب أن تشمل هذه الجهود تحسين القدرات القتالية والتسليحية، بالإضافة إلى تطوير المناورات العسكرية والخطط في جميع المجالات، بما في ذلك الجوية والبحرية والبرية والإلكترونية والدفاع الصاروخي، كما ينبغي توخي المرونة في تعديل الأساليب القتالية لتتناسب مع التهديدات والتحديات الجديدة، سواء كانت داخلية أو خارجية، اذ سيساهم ذلك في تعزيز موقف الردع والدفاع للمؤسسة العسكرية العراقية، مما يمكنها من الوفاء بمسؤولياتها الكبرى في حماية العراق أرضاً وشعبا، كما يجب تعزيز دور القوات المسلحة من خلال تعزيز بنيتها الاستراتيجية وزيادة مستوى جاهزيتها، مما يمكنها من الدفاع عن أمن البلاد، وتتحدد مهام

[1]- ياسر عبد الحسين، عراق ما بعد داعش_قراءة في السياسة العراقية لمواجهة الارهاب، مجلة دراسات دولية، العدد(66)، 2016، ص298.
[2]- رشا يحيى عبيس هاني، مصدر سبق ذكره، ص 252.

القوات المسلحة من خلال مجموعة من العناصر التي تشكل الإطار العام لدورها، والتي تستند إلى التفويض الذي تمنحه لها الحكومة[1].

ومن الجدير بالإشارة ان المجلس الوزاري العراقي للأمن الوطنيّ اقر استراتيجية (2024-2028) في 8ايار 2024 والتي تضمنت ضمان أمن المشاريع الاقتصادية والتنموية الاستراتيجية التي يجري تنفيذها في العاصمة بغداد والمحافظات الأخرى وتوفير الحماية لها وللعاملين فيها، لما لها من أهمية بالغة بالنسبة للحكومة ونهجها في تحقيق التنمية المستدامة والنهوض بالواقع الاقتصادي للبلاد، فضلاً عن إعفاء حرس إقليم كردستان العراق من الرسوم الجمركية على المبيعات العسكرية بشرط أن يكون تسليحه من خلال وزارة الدفاع في الحكومة الاتحادية ، اخيراً الغاء قيادة عمليات الكرخ والرصافة وتعديل ارتباط الوحدات والقطعات ضمن القاطعين لترتبط بتشكيلتها الاعلى، باستثناء الحركات اذ ستكون ارتباط الوحدات والقطعات في القاطعتين بقيادة عمليات بغداد [2].

وعليه فأن استراتيجية الأمن الوطني العراقي تتطلب تنفيذاً فعالاً للأداء في مجالات الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، مما سيمكن من تحقيق الأهداف الداخلية لهذه الاستراتيجية، اذ سيكون بمثابة الأساس الذي يعتمد عليه صانع القرار الاستراتيجي العراقي، مما يساهم في تشكيل رؤية واضحة للأجهزة الأمنية العراقية، بدءاً من القوات المسلحة وصولاً إلى الأجهزة الاستخباراتية، لذلك يمكن تقديم مجموعة من الاستراتيجيات التي يمكن ان تتبعها الحكومة العراقية لتحقيق الامن:

أولاً: مشكلة المياه: يمكن تقديم استراتيجية لمعالجتها من خلال ترشيد الاستهلاك، بناء السدود، القيام بحملات توعية وارشاد من خلال المراكز العلمية والجامعات والاعلام التي لها دور كبير

[1]- عماد علو، دور المؤسسة العسكرية العراقية في تعزيز الامن الوطني العراقي، المركو الاوربي لدراسات ومكافحة الارهاب والاستخبارات، 2018، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط: https://www.europarabct/.

[2]- المجلس الوزاري العراقي للأمن الوطني يقرّ استراتيجية 2024-2028، شفق نيوز، على الرابط التالي: https://shafaq.com/ar/

في نشر الوعي، كما يجب استبدال أدوات الري القديمة بأدوات حديثة، ومنع المعامل من رمي مخلفاتها في المياه مما يؤدي الى تلوثها من خلال فرض عقوبة للمخالفين بالحبس والغرامة، والعمل على عقد اتفاقيات اقليمية لتامين استمرار تدفق المياه .

ثانياً: مشكلة الفساد: ان الاستراتيجية التي يمكن وضعها لمعالجة مشكلة الفساد هي تفعيل الدور الرقابي على كافة المؤسسات من خلال القيام بحملات تفتيش واسعة للكشف عن المخالفين والمقصرين، تفعيل القانون من خلال العمل على فرض العقوبات على الجميع دون تمييز والابتعاد عن الولاء والجهات مهما كان الشخص المخالف مكانته فانه يتعاقب مما يدفع الجميع الى أداء العمل بنزاهة والخوف خصوصاً عندما يرون ان القانون يطبق على الكل دون استثناء، فضلاً عن توعية المواطنين من خلال الاعلام والقنوات التلفزيونية والبرامج التي من خلال يتم فضح الفاسدين الى عدم الخوف عندما يتعرض الى مواقف مشابه كالرشوة في الدوائر لينجز له عمل، وضرورة تبليغ الامن الوطني بذلك الابتزاز لتتمكن الدولة من حدة، اخيراً القيام بحملات توعية للمواطن، فعندما يصبح على درجة عالية من الوعي سيتم القضاء على الخوف الداخلي مما سيصبح له الشجاعة في تحقيق الامن .

ثالثاً: مشكلة الإرهاب :ان الإرهاب اليوم له اشكال متعددة، منها ما يكون مادي او معنوي، اذ يتم مواجهته من خلال تطبيق اقصى العقوبات على القائمين بأعمال إرهابية وإعدام الذين قاموا بقتل مئات البشر بالساحات العلنية ليكونوا عبرة لغيرهم، مما نشاهده اليوم ان كثرة الجرائم بسبب عدم تفعيل القانون وعدم تطبيق العقوبات القصوى تتعدى السجن الى الإعدام بشكل علني ، الى جانب ذلك تدريب جهاز مكافحة الارهاب بأحداث المعدات والأجهزة والتدريب القاسي والاستعانة بالخبرات والكفاءات السابقة والدولية لتطويرهم، تفعيل دور الامن السيبراني بشكل كبير والاستفادة من العقول العراقية الشبابية في علوم الحاسبات وتطويرهم لمواجهة الابتزاز الالكتروني من خلال وضع رقم للتبليغ عن جرائم الابتزاز ومعاقبتهم .

رابعاً: مشكلة المخدرات: ان الاستراتيجية التي يمكن وضعها لمعالجة مشكلة المخدرات والتي تعد من اهم التحديات التي تواجه الامن الوطني في وضعنا الحالي هي مشكلة المخدرات، اذ

يتم معالجتها من خلال ضبط الحدود العراقية وتشديد إجراءات التفتيش وكذلك عدم منح التأشيرات بسهولة، فضلاً عن التقليل من دخول العمالة الأجنبية والتوجه الى استخدام الايدي العاملة العراقية وبالتالي توفير فرص العمل للشباب وتقليل البطالة وبذلك يقلل من تناول المخدرات لدى الشباب، القيام بحملات توعية دورية بأضرار المخدرات ونتائج المتعاطين من خلال إقامة ورش ودورات يتم من خلالها عرض فيديوهات لكيفية القبض على المروجين والمتناولين واضرارها على مستوى الصحي وخصوصاً طلاب المدارس والجامعات، توعية المواطنين والشباب من خلال البرامج التلفزيونية بضرورة الابتعاد عن المخدرات وكيفية تعمل على تدميرهم وعرض الجرائم التي قام بها المتناولون بدون وعي مما أدى الى خسارة مستقبلهم، اخيراً تفعيل الرقابة على أصحاب الكافيهات بمنع الشباب اقل من 18 عام من دخولها وكذلك القيام بحملات تفتيشية على المقاهي وتوجيه عقوبة للمخالفين من خلال غلقها وفرض غرامة مالية .

خامساً: مشكلة الاعلام: يتوجب على الحكومة العراقية مراقبة القنوات والبرامج التي لها تأثير كبير على المجتمع وتطبيق القانون في حال مخالفتها، كما يتوجب على الدولة مراقبة مواقع التواصل الاجتماعي كالفسبوك والتويتر وغيرها من خلال حجب الفيديوهات المخلة بالآداب والفاضحة ومعاقبة الذين يقومون بفيديوهات تشجع على الهروب والقيام بالفساد وجرهم الى القيام بأعمال أخرى في سبيل الحصول على المال.

سادساً: المشاكل الاجتماعية: ان مجتمعنا العراقي اليوم يختلف عن المجتمع في السابق نتيجة التطور التكنولوجي وازدياد الوعي والتحديات لذلك اليوم يتوجب على الاسرة التعامل مع أطفالهم بلطف والابتعاد عن العنف، وفي الوقت نفسه تعليمهم الاخلاق التي يتوجب اتباعها فالأسرة هي أساس المجتمع، ويجب عدم التميز بين المرآة والرجل وعدم الكبت، اذ نشاهد اليوم هروب الفتيات نتيجة العنف الاسري لذلك يجب على الدولة وضع قوانين وعقوبات تحد من العنف ومعاقبة الوالدين المسؤولين ، الى جانب القيام بحملات توعية وارشادات وازياد من المنظمات

التي تدافع عن حقوق الطفل، اخيراً يفضل ان تقوم الحكومة بوضع قانون يحد من النسل لان متطلبات الحياة كثيرة وكثرة الانجاب وعدم القدرة على توفير الاحتياجات يدفعهم الى القيام باي شيء من اجل الحصول على المال لان عالمنا اليوم هو عالم اقتصادي .

الخاتمة:

إن وجود استراتيجية للأمن الوطني في العراق يعد ضرورة ملحة، اذ أن الواقع الذي يعيشه العراق في مختلف جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، يتطلب وجود استراتيجية واضحة المعالم، فمن خلاله يتمكن الامن الوطني من مواجهة التحديات الخاصة من خلال الخطط والاستراتيجيات الشاملة التي تتمكن بها الدولة من تطبيق قدراتها العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية، فمن خلال تطبيقها يتحقق امن المواطن والمصلحة الوطنية في السلم والحرب، فمن الملاحظ ان الامن الوطن يرتكز على المواطن والدولة وكذلك يرتكز على التطور والتنمية في كافة الابعاد، لكن التغيرات التي حصلت لنظام الحكم وتحوله من نظام ديكتاتوري الى نظام ديمقراطي تعددي، يتطلب منه العمل على تامين الجهاز الدفاعي والأمني للدولة والعمل على توفير الخبرات العسكرية والأمنية من ذوي الاختصاصات العلمية واختيار العناصر الجيدة من الضباط والمراتب الكفؤة التي يكون ولائها للوطن يغلب على كافة ميولهم الفئوية والحزبية والاستفادة من الخبرات الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب والتصدي له، والعمل على تحقيق وحدة العراق والحفاظ على امنه، من خلال مواجهة كافة التحديات الداخلية والخارجية ومن هذه التحديات هي الحرب على (تنظيم داعش) الارهابي التي كبدت الدولة العراقية خسائر فادحة على الصعيدين العسكري والاقتصادي ولكن بتضافر الجهود والدعم الدولي تمكنت الدولة من القضاء عليهم وتحقيق الانتصار وهو من مجمل التحديات التي واجهته بناء الدولة العراقية وبعدها المشاكل الصحية والإرهاب ومشكلة المياه والفساد التي كانت تقف عائق في بناء عراق جديد ولكن بعد عام 2023 بدا العمل على تعيين اهم المشاكل والعمل على إيجاد الحلول لها لتحقيق الامن من خلال وضع الاستراتيجيات التي لا تتحقق بين ليلة وضحاها.

وعليه فأن صياغة نموذج لاستراتيجية الأمن الوطني العراقي تعتبر أمراً بالغ الأهمية، فهي العنصر الأساسي للنجاح، الذي يمكن الإدارة من الانطلاق نحو تحقيق الأهداف، كما يمكن للدولة أن تصل إلى حالة من التميز وتتعامل بفاعلية مع التغيرات المستقبلية غير المستقرة.

التوصيات:

1- القضاء على السلاح المنفلت وحصره بيد الدولة فقط .

2- يجب ان تعمل الدولة على بناء مصانع لصنع الأسلحة على الصعيد المحلي وتقليل الاعتماد على الأسواق العالمية.

3- تأسيس مراكز بحوث متخصصة بالمشكلات التي يعاني منها المجتمع والعمل على حلها.

4- العمل على القيام بدورات والاستعانة بأستاذة متخصصون للتوعية والإرشاد عن الجرائم التي تحصل في المجتمع والامتعاض منها.

5- تطبيق مبدأ العقاب للمخالفين ومرتكبي علميات الإرهاب والقيام بمحاكمتهم يصوره علنية ليكونوا عبرة لكل من يحاول القيام بأعمال مشابه.

6- الدخول في تحالفات دولية تساعد على تحقيق الامن الوطني .

7- تفعيل الدور الاعلام الأمني من خلال إقامة برامج تشرح الجرائم وعقوبتها .

8- يتوجب على الأمن الإلكتروني العراقي أن يشكل مجموعة من الأطر القانونية والتنظيمية لحماية الفضاء السيبراني الوطني.

9- وضع برنامج حكومي لحل المعضلات المالية والأمنية من اجل تحسين أداء المنظومة الاستراتيجية الشاملة.

10- يجب على الحكومة العراقية اتخاذ اجراءات حاسمة وفورية لمعالجة التدهور البيئي.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

سورة قريش، اية رقم(4).

اولاً/ الكتب

1- اشرف علام، مشروع قناة البحرين والامن العربي، مجموعة النيل العربي، القاهرة، 2007.

2- باسم عبد الهادي حسن، السياسات الاقتصادية في العراق التحديات والفرص، مؤسسة فريدريش إيبرت، عمان، 2020.

3- ثامر كامل الخزرجي ،العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الازمات ،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،الأردن ،2008.

4- خالد وليد محمود ،افاق الامن الإسرائيلي الواقع والمستقبل، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2007.

5- سمير صلاح حمدي، القيادة الأحادية في بناء الدولة والمجتمع، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، 2013.

6- عامر حسن فياض ،الامن الثقافي، دار القادسية للطباعة، بغداد، 1984.

7- عبد المعطي زكي، الامن القومي: قراءة في المفهوم والابعاد، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة، 2016.

8- عبد المنعم المشاط، الامن القومي العربي :أبعاده ومتطلباته، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993،.

9- فراس عبد الكريم البياتي ،السياسية العامة للأمن الوطني العراقي بعد عام 2005، بغداد، 2017.

10- كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، مؤسسة دار الكتب، 1979.

ثانياً/ البحوث

1- اثير ناظم الجاسور، الارهاب ومرتكزات الامن الوطني العراقي، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية_كلية العلوم السياسية، العدد (28)، 2015.

2- احمد جابر محسن، السياسات العامة الامنية في العراق بعد العام 2014(المحددات والمحفزات)، مجلة دراسات دولية، العدد (98).

3- بلقزيز عبدالله، نكبة العراق الاحتلال_المذهبية_داعش، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مجلة المستقبل العربي، العدد(427)، 2014.

4- جميل محسن منصور العبودي، دور الحشد الشعبي في تعزيز السلم الاجتماعي ومواجهة التحديات الامنية بعد عام 2014، مجلة مركز دراسات الكوفة، 2023، ص255.

5- حسين عليوي عيشون، فاطمة نعمة راهي، مستقبل السياسة الخارجية العراقية في ظل التحديات التي تواجه الاداء السياسي الخارجي، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 68، ج2، 2023.

6- خالد علي محمد الاميري، احمد فلاح العموش، الامن الوطني المفهوم والابعاد والنظريات، مجلة الآداب، العدد133، 2020.

7- رشا يحيى عبيس هاني، استراتيجية الامن الوطني العراقي في مكافحة الارهاب وأثره في الامن الدولي، مجلة العهد، العدد السادس عشر، 2014.

8- سعد عبيد علوان السعيدي ورياض فاضل محمد الفيلي، الامن الوطني :دراسة نظرية في الابعاد والاهداف والمرتكزات، مجلة العهد، العدد 126، سنة 2023.

9- سليم كاطع علي، تحديات واليات تعزيز الامن الوطني العراقي بعد عام 2014، مجلة حمورابي للدراسات، العدد(39)، 2021.

10- عبد الله الطريف، الامن الفكري البعد الاستراتيجي للأمن الوطني، جريدة الشرق الأوسط، العدد 10532، 29 أيلول،2007.

11- عبد المطلب عبد المهدي موسى، ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام 2003_ دراسة في الاسباب وسبل المواجهة، مركز العراق للدراسات، بغداد،2018.

12- عبير مرتضى حميد السعدي، تحليل التداعيات الاقتصادية لعصابات داعش الارهابية في العراق وسياسات التصدي، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، 2024.

13- محمد كاظم عباس المعيني، المسارات الجديدة لعلاقات العراق الخارجية تجاه الدول العربية بعد عام 2017، مجلة دراسات دولية، العدد (98).

14- مروان سالم العلي، استراتيجيات البناء في العراق لمرحلة مابعد داعش، ورقة بحثية القيت ضمن ندوة بناء السلام في العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العراق، 2019، ص 3-5.

15- مصطفى محمد راضي، الهجرة غير الشرعية للعراقيين، دائرة البحوث- مجلس النواب العراقي، كانون الاول 2018.

16- منى جلال عودة، عبد الجبار احمد عبدالله، الديمقراطية والامن الإنساني، مجلة العلوم السياسية، العدد 46، جامعة بغداد، 2013.

17- مها قيس جابر، سياسات الامن الوطني في العراق بعد عام 2003، مجلة العهد، العدد (7)، 2021.

18- ياسر عبد الحسين، عراق ما بعد داعش_قراءة في السياسة العراقية لمواجهة الارهاب، مجلة دراسات دولية، العدد(66)، 2016.

19- يوسف راضي كاظم كاطع، عبد الجبار كريم عبد الأمير، التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني بعد عام 2023، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ،الجامعة العراقية ،2023.

ثالثاً/الاطاريح والرسائل

1- دلير عبدالله خالد سارما، تحديات الامن الوطني العراقي ما بعد 2017 دراسة تحليلية للمستويين الداخلي والخارجي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الادنى، كلية العلوم الاقتصادية والادارية، 2023.

2- رعد الزين، تحديات الامن الوطني الأردني، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة -كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009.

رابعاً/التشريعات (الاتفاقيات، القوانين، الانظمة والتعليمات)

1- الاستراتيجية العراقية لمكافحة الارهاب:(2015-2020)، جهاز مكافحة الارهاب، رئاسة الوزراء/ العراق، 2015.

خامساً/ المواقع الالكترونية

1- حيدر الجابر، الإعلام العراقي ما بعد 2003.. قصورٌ عن مستوى التحديات، جريدة الصباح، 2023، على الرابط التالي: https://alsabaah.iq/78413-.html

2- سليم كاطع علي، دور الجهد الاستخباري في تعزيز الامن الوطني العراقي، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 2019، متاح على الرابط: https://www.mcsr.net/ news471

3- شذى خليل، التدهور البيئي في العراق: الأسباب والحلول، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2024، على الرابط التالي: https://rawabetcenter.com/archives/177418

4- علي زياد العلي، التحديات غير المرئية للامن الوطني العراقي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، منشور بتاريخ 26-06-2018، متاح على الرابط: https://www.bayancenter.org/author/user9

5- عماد علو، دور المؤسسة العسكرية العراقية في تعزيز الامن الوطني العراقي، المركز الاوربي لدراسات ومكافحة الارهاب والاستخبارات، 2018، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط: https://www.europarabct/.

6- المجلس الوزاري العراقي للأمن الوطني يقرّ استراتيجية 2024-2028، شفق نيوز، على الرابط التالي: https://shafaq.com/ar/